



# نشرة إعلامية

INFCIRC/662

Date: 19 January 2006

GENERAL Distribution

Arabic

Original: English

## رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وردت من البعثات الدائمة لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لدى الوكالة

تلقى رئيس مجلس المحافظين في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أرسلت نسخة منها إلى المدير العام، من البعثات الدائمة لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة تضمنت بياناً صدر بمناسبة الاجتماع الذي عقد في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في برلين وحضره وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي.

ويرد مرفقاً طيه نص الرسالة الواردة من البعثات الدائمة؛ ونص البيان، بناءً على الطلب الوارد فيها، من أجل إعلام جميع الدول الأعضاء.

## الملحق

فبيينا، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

البعثة الدائمة لفرنسا  
البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية  
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية

صاحب السعادة،

اجتمع أمس في برلين كل من وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي من أجل النظر في الموقف الذي أعقب استئناف إيران لأنشطتها النووية في ٩ كانون الثاني/يناير. ونحن نرفق لكم طيه نص البيان الذي صدر في هذه المناسبة.

وسنكون شاكرين جداً لو أنكم تفضلتم باتخاذ ما يلزم من أجل تعميم هذا البيان على أعضاء الوكالة باعتبارها نشرة إعلامية تعميمية.

ونحن بصدد إرسال نسخة من الرسالة ومرفقها إلى المدير العام.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات تقديرنا.

السفير بيتر جينكينز  
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وأيرلندا الشمالية

السفير فرانسوا كسافيه دينيو  
الممثل الدائم  
لفرنسا

يورغن شلر  
الممثل الدائم المناوب  
البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية

إلى: صاحب السعادة السيد يوكيا أمانو  
رئيس مجلس المحافظين

صورة إلى: الدكتور محمد البرادعي  
مدير عام  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

## بيان صادر عن الثلاثي الأوروبي/الاتحاد الأوروبي بشأن قضية إيران النووية

برلين، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

اجتمع اليوم وزراء خارجية الثلاثي الأوروبي/الاتحاد الأوروبي من أجل النظر في الموقف الذي أعقب استئناف إيران في ٩ كانون الثاني/يناير أنشطة متعلقة بالإثراء.

لقد ظلت أنشطة إيران النووية تثير مخاوف بالغة في نفوس المجتمع الدولي منذ عام ٢٠٠٣؛ عندما اضطرت إيران إلى التسليم للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بأنها شيدت منشأة سرية لإثراء اليورانيوم على نحو يمكن استخدامه في إنتاج مواد تصلح لصنع أسلحة نووية. وكان مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد وجد في ذلك الوقت أن سياسات الإخفاء التي اتبعتها إيران قد أسفرت عن انتهاكات عديدة لالتزامها الذي يقضي بالامتثال لأحكام اتفاق الضمانات الخاص بها. وبموجب القواعد المعمول بها في الوكالة، كان ينبغي عندئذ إبلاغ مجلس الأمن بذلك.

لقد أطلقنا مبادراتنا الدبلوماسية لأننا أردنا أن نفسح أمام إيران فرصة تتيح لها تبديد المخاوف الدولية. وكان هدفنا هو أن نعطي إيران وسيلة تكفل لها بناء الثقة الدولية بأن برنامجها النووي قاصر على الأغراض السلمية وحدها، وإرساء علاقة قوية بين أوروبا وإيران.

ونظراً لسجل إيران الموثق الحافل بعمليات الإخفاء والخداع فإن حاجة إيران إلى بناء جسور الثقة كانت وما زالت تمثل لب المسألة. إن موافقة إيران على تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالإثراء وأنشطتها المتصلة بإعادة المعالجة، في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية، هي التي أعطتنا الثقة في جدوى تناول القضية داخل أروقة الوكالة بدلاً من إحالتها إلى مجلس الأمن. وقد حظينا بدعم قوي من جانب مجلس محافظي الوكالة الذي حث إيران مراراً وتكراراً على تعليق تلك الأنشطة وشدد على لزوم الإبقاء على هذا التعليق الكامل.

وفي آب/أغسطس الماضي استأنفت إيران عملية تحويل اليورانيوم في أصفهان؛ منتهكة بذلك قرارات مجلس محافظي الوكالة والالتزامات التي أعطتنا إياها في اتفاق باريس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتمثل رد مجلس محافظي الوكالة على ذلك في إصداره قراراً، في أيلول/سبتمبر، خص فيه رسمياً إلى أن إيران غير ممثلة لاتفاق الضمانات الخاص بها وأعلن فيه أن سجل برنامج إيران الحافل بعمليات الإخفاء والطابع الذي تتسم به أنشطتها يثيران تساؤلات تدرج ضمن اختصاصات مجلس الأمن. ومنذ ذلك الوقت طرحت الوكالة تساؤلات أكثر إزعاجاً بشأن الصلات التي تربط إيران بشبكة عبد القدير خان التي ساعدت على إنشاء البرامج النووية العسكرية السرية في كل من ليبيا وكوريا الشمالية.

ومع ذلك فقد وافقنا، استجابة منا لطلبات العديد من شركائنا الدوليين وعلى الرغم من النكسات الكبرى التي سببتها الإجراءات الإيرانية الأحادية الجانب، على إجراء إحالة الأمر إلى مجلس الأمن وعلى قطع شوط إضافي على طريق السعي إلى إيجاد حل تفاوضي. وهكذا عقدنا جولة محادثات استكشافية في فيينا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حتى نلتمس مدى إمكانية الاتفاق على إرساء أساس يكفل استئناف المفاوضات. وعندها أوضحنا بكل جلاء أن استئناف المفاوضات لن يكون ممكناً إلا إذا امتنعت إيران عن إجراء أي تقليص آخر ينخر في بدن عملية التعليق.

إن قرار إيران البدء من جديد في أنشطة الإثراء هو رفض واضح للعملية التي انخرط فيها كل من الثلاثي الأوروبي/الاتحاد الأوروبي وإيران لمدة تزيد عن عامين في ظل دعم من المجتمع الدولي. كما إنه يشكل تحدياً آخر لهيئة الوكالة والمجتمع الدولي. لذا فقد قررنا إبلاغ مجلس محافظي الوكالة بأن مناقشاتنا مع إيران قد وصلت إلى طريق مسدود.

لقد تفاوض الأوروبيون بكل حسن نية. ففي آب/أغسطس الماضي طرحنا على إيران أقصى وأسوأ ما تلقتته منذ "الثورة" من اقتراحات بشأن التعاون مع أوروبا في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. فقد أعادت تلك الاقتراحات التأكيد على حقوق إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار؛ وتضمنت دعماً أوروبياً لبرنامج نووي سلمي حصري ينفذ في إيران، علاوة على مقترحات كان من شأنها أن تكفل لإيران إمدادات وقود مضمونة دولياً لصالح برنامجها المتعلق بالقوى النووية.

لكن كان على إيران أن تمتنع عن الاضطلاع بأكثر الأنشطة حساسية لحين استعادة الثقة الدولية بها. وليس من شأن مثل هذه الخطوة أن تنال من قدرة إيران على تطوير صناعة قوى مدنية ونووية. وقد اقترحنا إجراء استعراض للاتفاق كل عشر سنوات. إلا أن الحكومة الإيرانية بادرت إلى رفض اقتراحنا تماماً، هو وجميع المنافع التي كانت ستجنحها من ورائه؛ كما لم يأخذوا بالاقتراحات التي قدمها غيرنا. ويبدو أن الحكومة الإيرانية قد عقدت عزمها الآن على أن تدير ظهرها لعملية إقامة علاقات أفضل مع المجتمع الدولي؛ وهي بذلك تشيخ بوجهها عن آفاق توسيع تعاونها الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي مع المجتمع الدولي على نحو يعود بمنافع هائلة على سكانها الشبان الموهوبين المتنامين.

هذا ليس نزاعاً بين إيران وأوروبا وإنما هو نزاع بين إيران والمجتمع الدولي بأسره. كما إنه ليس نزاعاً بشأن حقوق إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار. بل مدار هذا النزاع هو إخفاق إيران في بناء الثقة الضرورية بالطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي. إن إيران تواصل تحديها لهيئة مجلس محافظي الوكالة بتجاهلها لطلباته المتكررة وتعاونها الجزئي فقط مع الوكالة. ومن المهم بالنسبة لمصادقية معاهدة عدم الانتشار ولنظام عدم الانتشار الدولي بوجه عام، وكذلك لاستقرار المنطقة، أن يجابه المجتمع الدولي هذا التحدي بصراحة.

إننا ما زلنا ملتزمين بحل هذه القضية دبلوماسياً. وسنعكف على التشاور الوثيق مع حلفائنا الدوليين خلال الأيام والأسابيع القادمة. لكننا نؤمن بأن الوقت قد آن لكي يدلي مجلس الأمن بدلوه دعماً لهيئة قرارات الوكالة. ومن ثم سندعو إلى عقد اجتماع استثنائي لمجلس محافظي الوكالة حتى يتسنى له اتخاذ الإجراءات اللازمة تحقيقاً لتلك الغاية.